

المحاضرة: السياسات التربوية والتقويم في السياق الاجتماعي

موجهة لطلبة ماستر علم اجتماع التربية

– إعداد: حميدة جرو

المقدمة:

تُعد السياسات التربوية من الركائز الأساسية في أي نظام تعليمي، حيث تعكس توجهات الدولة في مجالات التنمية البشرية، العدالة الاجتماعية، وإعادة إنتاج أو تغيير البنية الاجتماعية. أما التقويم التربوي، فهو الآلية الإجرائية التي يتم من خلالها التحقق من فعالية هذه السياسات عبر قياس مخرجات التعليم وجودته. غير أن العلاقة بين السياسة التربوية والتقويم ليست علاقة تقنية فقط، بل هي علاقة محكومة بسياقات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية. وعليه، تسعى هذه المحاضرة إلى تحليل هذه العلاقة من منظور سوسيولوجي يربط بين ما هو تربوي وما هو مجتمعي.

أولاً: مفهوم السياسة التربوية وأبعادها الاجتماعية

1. تعريف السياسة التربوية:

السياسة التربوية هي الإطار العام الذي تُبنى على أساسه توجهات النظام التعليمي في مجتمع معين، وهي تتضمن قرارات الدولة بشأن غايات التعليم ومناهجه وأدواته

وآلياته. بمعنى آخر، السياسة التربوية ليست فقط إجراءات تنظيمية، بل هي انعكاس لهوية المجتمع، لتصوراته حول الإنسان، المواطنة، وسُبل الاندماج الاجتماعي.

2. مكونات السياسة التربوية:

- الأهداف العامة للتعليم: كالتكوين الأكاديمي، التهذيب الخلقي، الإعداد المهني، والتنمية الثقافية.
- المناهج الدراسية: المحتوى المعرفي والقيمي الذي يقدّم للمتعلمين.
- آليات التكوين والتوظيف: تخص المعلمين، والتقنيين، والمفتشين.
- البنى والهياكل التنظيمية: مثل الإدارات المركزية، والمجالس البيداغوجية، والرقابة.
- آليات التقييم: المعايير التي يتم من خلالها قياس فعالية السياسات.

3. الأبعاد الاجتماعية للسياسة التربوية:

- السياسة التربوية تُشكّل وفق صراعات طبقية وإيديولوجية داخل المجتمع.
- التعليم قد يُستخدم كأداة للدمج أو الإقصاء الاجتماعي.
- السياسات التعليمية قد تعزز أو تُقلل من التفاوتات الجندرية، الطبقية، واللغوية.

4. سؤال إشكالي:

هل تهدف السياسات التربوية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، أم أنها أداة لإعادة إنتاج الهيمنة الطبقية والثقافية داخل المجتمع؟

ثانيًا: التقويم التربوي كآلية اجتماعية للضبط والفرز

1. ماهية التقويم التربوي:

التقويم ليس فقط أداة لقياس الأداء الأكاديمي، بل هو مرآة تُظهر التصورات المجتمعية حول النجاح والفشل، الاستحقاق، والجدارة. يستخدم النظام التربوي التقويم لترتيب المتعلمين، وتحقيق الانتقاء نحو مسارات تعليمية أو مهنية محددة.

2. أنواع التقويم:

- تشخيصي: قبل بداية التعليم.
- تكويني: مرافق للعملية التعليمية.
- إجمالي (نهائي): بعد الانتهاء من مسار تعليمي.
- معياري مقابل معياري فردي: هل يُقارن المتعلم بأقرانه أم بنفسه؟

3. البُعد السوسيولوجي للتقويم:

- الحياد الزائف: التقويم يقدم نفسه كأداة حيادية، لكنه في الواقع يخدم معايير ثقافية سائدة.
- إعادة إنتاج التفاوت: يُقصي التلاميذ القادمين من خلفيات فقيرة ثقافيًا أو لغويًا.
- الفرز الاجتماعي: يتم توجيه بعض المتعلمين نحو النخبة (الجامعات)، وآخرين نحو التكوين المهني.

4. تحليل بورديو:

يرى بيير بورديو أن المدرسة تمارس "عنفًا رمزيًا" من خلال التقويم، حيث تفرض رموزًا ثقافية طبقية على الجميع، وتفترض أنها عالمية، ما يُعزز من فشل الفئات غير المهيمنة ثقافيًا.

ثالثًا: السياسات التربوية في السياق الاجتماعي

1. تأثير السياق العام:

- الاقتصاد: التمويل والميزانية تؤثر على نوعية التعليم.
- السياسة: توجهات الدولة الأيديولوجية (علمانية، دينية، ليبرالية...).
- الثقافة: القيم المحلية، اللغة، الهوية.

2. التأثيرات الخارجية:

- في بلدان الجنوب، تلعب المنظمات الدولية دورًا في توجيه السياسات (مثل البنك الدولي).
- ما يسمى "التدويل القسري" للسياسات التعليمية.

3. تحديات العدالة التربوية:

- الفوارق بين الريف والحضر.
- التمييز بين الجنسين.
- غياب سياسات تمييز إيجابي للفئات المهمشة.

رابعًا: دراسات حالة ومقاربات مقارنة

1. الجزائر:

- تبنت الجزائر عدة إصلاحات تربوية منذ الاستقلال 1976، 2003
- محاولة تعريب وتوطين التعليم، لكنه واجه تحديات البنية التحتية والموارد.
- يعتمد النظام التقويمي على الامتحانات الوطنية (البكالوريا، التعليم المتوسط).
- لا تزال الفوارق الجهوية والاجتماعية حادة، ما ينعكس في نسب النجاح والفشل.

2. مقارنة مع فنلندا:

- تركيز على المجانية، العدالة، والتقويم التكويني.
- لا وجود لامتحانات وطنية موحدة في المرحلة الأساسية.
- دعم مكثف للتلاميذ الذين يعانون من صعوبات.

خلاصة مقارنة: كلما كانت السياسات التربوية مستندة إلى فهم اجتماعي عميق للسياق المحلي، كلما زادت فعاليتها في تحقيق الإنصاف التربوي والارتقاء بجودة التعليم.

الخاتمة:

تمثل السياسات التربوية والتقويم التربوي وجهين لعملة واحدة، هما معًا يحددان ملامح النظام التعليمي، ويدعمان توجهاته في البناء المجتمعي. ومن منظور علم اجتماع التربية، لا يمكن فهم هذه السياسات إلا من خلال الربط الجدلي بينها وبين البنية الاجتماعية، إذ أن كل إصلاح تربوي هو أيضًا إصلاح اجتماعي بالضرورة. لذلك، تطرح هذه المحاضرة دعوة لإعادة التفكير في أهداف التعليم، أدواته، وآليات تقييمه بما ينسجم مع قيم العدالة، الإنصاف، وحقوق الإنسان.